قرار الإعفاء من رسوم التصديق يشمل جميع الطلبة السوريين في الخارج

مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية لـ«الوطن»: لا صحة لكل ما يشاع حول الحجز على أموال ذوي المكلفين بالخدمة الإلزامية بالخارج والهدف إثارة البلبلة والتشويش

معاملة التجنيد للسوريين في الخارج تستغرق من بدايتها وحتى نهايتها ٣٤ يوماً وربما أقل

الدولة تضع نصب أعينها مصلحة المواطن وغايتها تسهيل الأمور عليه والتخفيف عنه

سيلفا رزوق

أكد مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين الدكتور حسن خضور، أن كل ما يشاع حول الحجز على أملاك ذوي المكلف في حال عدم عودته ودفعه بدل الخدمة غير صحيح على الإطلاق وما يثار حول هذا الأمر غايته التشويش وإثارة البلبلة، مشدداً على أن غاية الدولة هو تسهيل أمور المواطن والتخفيف عنه.

وخلال لقاء خص به «الوطن» أشار خضور إلى أنه في إطار توجيهات الرئيس بشار الأسد بتقديم كل التسهيلات لطلبتنا الدارسين بالخارج من أجل تذليل العقبات أمام تحصيلهم العلمي، صدر قرار وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد رقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ بخصوص إعفاء الوثائق الدراسية للطلبة السوريين في الخارج من رسوم التصديق.

وبيّن خضور أن القرار يشمل جميع الطلبة السوريين، سواء كانوا موفدين على نفقة الدولة، أم الدارسين على نفقتهم الخاصة وبالتالي أصبح الجميع الآن يتمتعون بمزايا الإعفاء من رسوم التصديق بالخارج، موضحاً أن القرار يشمل الطلبة الموفدين بالخارج الذين تقدموا بوثائق دراسة لتصديقها من السفارات السورية، كما يشمل حالات يتقدم فيها طالب يدرس في جامعة ما خارج سورية بوثيقة دراسية إلى السفارة لاستخدامها في القطر، فهذه الوثيقة معفاة أيضاً من الرسوم، مبيناً أن هذا الإطار لا ينطبق على التصديقات داخل سورية، حيث يسري على الطلاب في الداخل ما يسري على بقية المواطنين.

وأشار خضور إلى الإجراءات المرتبطة بمعاملة التجنيد، مبيناً أنه في حال تقدم مكلف بمعاملة تجنيد ببلد يوجد فيها سفارة سورية، يقوم المكلف بإحضار وثيقة للسفارة تثبت وجوده خارج القطر، وهذه الوثيقة المساة بيان خروج وقدوم، يمكن استخراجها الكترونياً، وإرسالها الكترونيا أيضاً حيث يمكن إظهارها فقط للسفارة، وفي حال لم يتمكن من الحصول على هذه الوثيقة بإمكانه الحصول عليها عبر السفارة.

خضور لفت إلى أنه في حال لم يكن هناك بعثة دبلوماسية أو قنصلية سورية بالبلد الذي يقيم به المكلف، يمكنه الطلب من أحد أقربائه حتى من درجة قرابة بعيدة بإجراء معاملته في سورية، وبالتالي يمكن للمكلف إنجاز معاملته وكأنه موجود في سورية، مبيناً أنه حتى لو لم يكن لديه أقرباء يمكنه توكيل وكيل قانوني له وإجراء المعاملة التي يحتاجها.

خضور بين أنه حينما يتقدم المكلف للسفارة بطلب معاملة التجنيد سواء تأجيل أو دفع بدل، يمكنه تقديمها بالسفارة والسفارة تستكمل البيانات المطلوبة وترسلها للإدارة القنصلية التي بدورها تقوم باستكمال الوثائق المطلوبة، ومن بينها بيان حركة المغادرة والقدوم، حيث باتت هذه الخدمة متوافرة لدى الإدارة، كما يمكن الاستحصال على بيان القيد المدني من الإدارة القنصلية، والتي باتت متوافرة أيضاً لدى وزارة الخارجية، وأضاف: «بعد استكمال الوثائق ترسل الإدارة القنصلية الأوراق إلى إدارة التجنيد العام، التي تقوم بدورها بدراسة الإضبارة بشكل تفصيلي، وتعطي قرارها وترسله للإدارة القنصلية التي تقوم بإرسال الرد إلى السفارة أو البعثة الدبلوماسية السورية، حيث يأتي الجواب واضحاً تماماً للمكلف بموجب قرار يحمل رقماً وتاريخاً.

وبين مدير الإدارة أنه بإمكان المكلف دفع البدل بالسفارة، وإن لم يكن بوسعه يمكن لذويه دفع البدل داخل سورية، وما عليه سوى توضيح ذلك في بيان خاص بالسفارة، وحتى في حال ذكر المكلف أنه سيدفع بالسفارة ولم تسمح له ظروفه بوقت لاحق دفع البدل بإمكانه الطلب من ذويه أن يدفعوا بدلاً عنه، وبعد دفع البدل تقوم السفارة بتزويده بتصريح يؤكد أنه سدد البدل بناء على قرار من مديرية التجنيد العامة وهذا التصريح له قوة دفتر العلم، مشدداً على أن هذه العملية من بدايتها وحتى نهايتها تستغرق ٣٤ يوماً، وفقاً لما حدده القانون لكنها بالحقيقة تستغرق وقتاً أقل، وبعض التأخير الحاصل في هذه الفترة سببه الإغلاقات التي فرضها «كورونا» وهذه حالة خاصة لدى جميع الدول، مؤكداً أننا نتجه نحو تقليل المدة الزمنية وذلك نتيجة استخدام التواصل الالكتروني الذي يوفر الكثير من الوقت والجهد.

ولفت خضور إلى موضوع تسوية الوضع، حيث قدمت وزارة الخارجية أيضاً الكثير من التسهيلات في هذا الإطار، مبيناً أنه تم التعميم على جميع البعثات السورية بالخارج بأنه بات بإمكان جميع المغتربين السوريين التقدم بتسوية الوضع إما عن طريق السفارة أو عن طريق أقرب سفارة لبلدهم حيث يقيمون، أو أن يقوم أحد ذوي المكلف أو الراغب بتسوية وضعه وعلى درجات القرابة المختلفة أو وكيله القانوني بتقديم الأوراق والثبوتيات المطلوبة لتسوية وضعه لدى إدارة الهجرة والجوازات أو أحد فروعها بالمحافظات، حيث ستتم الإجراءات بكل سهولة، مؤكداً أن هذا الموضوع سهل الكثير على المغتربين وانعكس إيجاباً بصورة واضحة مؤخراً.

وفيما يخص الإشاعات المثارة مؤخراً حول بدل فوات الخدمة للمكلفين بالخارج وتبة الدولة الحجز على أملاك ذوي المكلف في حال عدم عودته أو تمنعه عن دفع البدل النقدي، أكد خضور عدم صحة ما يتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي على الإطلاق، معتبراً أنها تسعى للتشويش وإثارة البلبلة، داعياً السوريين في الخارج إلى عدم الاكتراث بما ينشر من دون تحقق والاعتماد على المصادر الرسمية.

وأكد خضور أن الدولة تعمل لمصلحة المواطن وتعمل على تقديم كل ما يلزم من تسهيلات للسوريين في الاغتراب، وعندما يصدر شيء ينشر بوضوح وعلى المواقع الرسمية والإعلام الوطني، وما على السوريين إلا التحقق من البعثات السورية، لأن غاية ما ينشر هو التضييق على السوريين في الخارج، في حين غاية الدولة هو تسهيل أمور المواطن والتخفيف عنه، وأضاف: «حينما يذكر أنه يحجز على أموال ذوي المكلف يجب أن يدقق بهذا الأمر من جوانب الالتزام، أي التزام المكلف، وهنا ليس فقط المكلف بالخدمة الإلزامية، ففي حال كان عليه التزام تجاه وزارة المالية عليه تسديد التزاماته، وهذا يحصل في كل الدول، غير أن توسيع الموضوع باتجاه التجنيد، تمت إساءة فهمه بشكل مقصود، وحاولت وسائل الإعلام الخارجية اللعب على الموضوع، لخلق نوع من الإرباك والتشويش على السوريين بالخارج».

وبخصوص قيمة البدل النقدي والشرائح التي تشملها، بين خضور أن قيمة البدل النقدي كانت ٨ آلاف دولار لمن أمضى خارج البلد أربع سنوات، لكن بعد التسهيلات الجديدة التي قدمتها الدولة للمغتربين، أصبح البدل لمن أمضى أربع سنوات سبعة آلاف دولار، كما أتاح القانون الجديد الإمكانية لمن أمضى ثلاث سنوات بأن يدفع بدلاً قيمته ثمانية آلاف دولار، والسنتين تسعة آلاف دولار، ولمن أمضى سنة يدفع عشرة آلاف دولار، وهذه التسهيلات تشمل جميع الشرائح.

ولفت خضور إلى الخدمات التي تقدمها الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين، ومنها بيان حركة مغادرة وقدوم، كذلك بات بالإمكان استخراج القيد المدني، كما طبقت مؤخراً خدمة جديدة وهي استخراج وثيقة غير محكوم لتزويد المواطنين بالخارج بها، إضافة لذلك تم تطبيق خدمة التحقق من إجازات السوق، عدا عدا الخدمات الكثيرة الأخرى من دفع البدل والتأجيل وذلك كوسيط مع إدارة التجنيد العامة، وكذلك تصديق الوكالات العامة والخاصة وتصديق الفواتير التجارية.

مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين أكد أن المستقبل دائماً مبشر، لأن الدولة تضع نصب أعينها مصلحة المواطن، وكل السعي هو لتقديم أفضل الخدمات، وتقديم التسهيلات وإزالة المعوقات أمامهم، وتسهيل الإجراءات وتطوير العمل لخدمة السوريين وهذا غاية وهدف.

السفارات الأجنبية في بيروت توقفت عن استقبال المراجعين غير المقيمين في لبنان

انخفاض حركة المغادرة والقدوم عبر «يابوس» الحدودي إلى النصف والسماح بدخول المغادرين عبر مطار بيروت فقط

محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في منفذ جديدة يابوس الحدودي مع لبنان أن السفارات الأجنبية في بيروت توقفت عن استقبال الراغبين في مراجعتها نتيجة الوضع الصحي في لبنان وزيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا، موضحاً أنها لا تستقبل إلا المقيمين في لبنان.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح المصدر أنه لا يسمح بالمغادرة عبر المنفذ باتجاه لبنان إلا للمغادرين عبر مطار بيروت أو بموافقة مسبقة من الأمن العام اللبناني فقط بعدما أغلق الجانب اللبناني حدوده في الثامن من الشهر الحالي، كما أن اللبناني الذي يرغب بالقدوم إلى سورية يحتاج إلى موافقة مسبقة إما عبر السفارة السورية في بيروت أو تقديم طلب لإدارة الهجرة والجوازات.

وأشار المصدر إلى أنه حتى المغادرون فقط عبر مطار بيروت يتم منحهم فقط سات ساعات من تاريخ موعد اقلاع الطائرة، وفي حال تأخر المسافر عن المدة المحددة فإنهم أحياناً يمنعونه من الدخول وأحياناً أخرى ينتظر المسافر فترة قبل السماح له بالدخول.

وأرجع المصدر هذه الإجراءات المشددة إلى الوضع الصحي الذي كان سائداً في لبنان وزيادة عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا بشكل واضح، مستبعداً أن يكون هناك إغلاق لمطار بيروت لأنه لم يتم إغلاقه في أصعب الظروف فهل يعقل أن يتم إغلاقه حالياً؟

وكشف المصدر عن انخفاض حركة القادمين والمغادرين عبر المنفذ إلى النصف، موضحاً أن عدد القادمين والمغادرين كان يصل إلى ٨٠٠ شخص في حين حالياً لا يتجاوز ٤٠٠ شخص بين قادم ومغادر، لافتاً إلى أن السفر حالياً للمضطر فقط نتيجة الأعباء المادية التي يتحملها المسافر إضافة إلى الإجراءات المشددة.

المصدر بيّن أن الحدود مفتوحة لأي سوري راغب بالقدوم إلى سورية، في حين هناك تقييد على القادمين من الأجانب ولا يسمح بالدخول منهم إلا لمن كان متزوجاً من سورية والمتزوجة من سوري وأيضاً في حال كانت أمه سورية، إضافة إلى السماح للطلاب ورجال الدين وبطاقات الإقامة.

ولفت المصدر إلى التسهيلات الكثيرة والإجراءات البسيطة لعودة اللاجئين وأنهم يعاملون معاملة المسافرين.

وأشار إلى أن من التسهيلات عدم توقيف المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية كما أنه تتم تسوية وضع من غادر بطريقة مشروعة مباشرة والعملية لا تستغرق إلا دقائق لتسوية وضعه.

وأكد أن هذه التسهيلات دائمة وليست ظرفية لعودة اللاجئين.

وبيّن المصدر أن حركة الشحن بين البلدين كما هي ولم تتوقف من دون أن يذكر تفاصيل عن عدد الشاحنات القادمة والمغادرة عبر المنفذ الحدودي.

حملات لمكافحة فأر الحقل

١٥ ألف ليرة أجرة ساعة الفلاحة بالجرار

حمص- نبال إبراهيم

تشهد آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في عشرات القرى بأرياف حمص المختلفة غزو فأر الحقل الذي يتكاثر بأعداد كبيرة جداً ويتسبب بأضرار جسيمة على مختلف المحاصيل الزراعية.

وتحدث العديد من الفلاحين لـ«الوطن» عن معاناتهم ومخاوفهم الكبيرة نظراً لأعداده الكبيرة التي تتزايد وما يسببه من تلف لمحاصيلهم الزراعية وإلحاق خسائر فادحة لا يمكنهم تحملها، خاصة مع عدم تمكنهم من فلاحة أراضيهم على الإطلاق أو فلاحتها لمرة واحدة فقط في العام لتقاضي أصحاب الجرارات الزراعية مبلغاً يزيد على ١٥ ألف ليرة سورية عن كل ساعة فلاحة والتي لا تكفي لفلاحة دونمين من أراضيهم فقط.

من جانبه أكد رئيس دائرة الوقاية في مديرية زراعة حمص أحمد الحسين لـ«الوطن» أن فلاحة الأراضي تعتبر العملية الميكانيكية الأهم للقضاء على فأر الحقل ومكافحته باعتبارها تعمل على تخريب جحوره وتجعلها خاملة، بالإضافة إلى استكمال عمليات التعشيب ووضع مصائد تنكية للفأر، لافتاً إلى أنه على رغم من الصعوبات التي يعانيها الفلاحون لابد من إجراء فلاحة أو فلاحتين للأرض في كل عام بهدف حرمان الفأر من غذائه.

وأشار إلى أن شعبة مكافحة الآفات في دائرة الوقاية بمديرية الزراعة بدأت بحملة واسعة لمكافحة آفة فأر الحقل مطلع العام الجاري بشكل جدي وحثيث، لافتاً إلى أنه تم توزيع ما يزيد على ٦٠٠ كغ من مادة فوسفيد الزنك السامة على جميع الوحدات الإرشادية في مختلف أرياف المحافظة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، مؤكداً توفر المادة في جميع تلك الوحدات وتوزع بشكل مجاني للمزارعين، مبيناً أنه يتم توزيعها بإشراف المتخصصين في الوحدات الإرشادية بعد خلطها بخلطة معينة ومدروسة وبكميات مناسبة للحقول المراد مكافحة الفأر فيها.

وبيّن الحسين أن بعض الإصابات مازالت ضمن المتوسطة ويمكن السيطرة عليها بالعمل الجماعي المتكامل، لافتاً إلى أن المساحة الإجمالية التي تمت مكافحتها منذ بداية العام بلغت ٦٥٠٠ هكتار، متوقعاً أن يتم مكافحة هذا الفأر على مساحة تقدر ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف هكتار في مختلف القرى والمناطق بأرياف المحافظة، مشيراً إلى أنه يتم حالياً العمل على استجرار نحو ٧٠٠ كغ من مادة فوسفيد الزنك من محافظة اللاذقية لتأمين توفر المادة والاستمرار بحملة مكافحة هذا الفأر في مختلف الأرياف.

ولفت إلى أنه يتم حالياً تنفيذ حملات جماعية لمكافحة فأر الحقل بالتعاون مع المجتمع المحلي والأهلي وتم تقسيم القرى الكبيرة إلى عدة قطاعات لتنفيذ عمليات مكافحة جماعية لضمان نجاحها بالكامل.

الأكثر من القطاع الطبي ثم التربوي

ظاهرة الاستقالات من وظيفة الحكومة تزداد في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

باتت ظاهرة تقديم الاستقالات من العمل الوظيفي واقعاً ملموساً في الدوائر الحكومية في السويداء وخاصة لدى القطاع الصحي من مرضين وفنيين ليتم تسجيل أعلى الأرقام ضمن القطاع التربوي.

ولم تقتصر الاستقالات على من تجاوزت مدة خدمته الوظيفية ثلاثة أرباع سنوات الخدمة أو ممن اقترب من عمر التقاعد بل تعدتها إلى الأعمار الصغيرة وذات سنوات الخدمة الأقل.

وأشار عدد كبير من العاملين في القطاعين الصحي والتربوي ممن التقتهم «الوطن» أن أسباب تقديم استقالتهم تعود إلى الأوضاع الاقتصادية وغلاء سبل المعيشة كافة وعدم تحقيق الراتب حالة الاستقرار المعيشي مع الالتزامات المادية الكبيرة المطلوبة مع عجز الراتب عن تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية من مأكل وملبس وطبابة ما دفعهم إلى البحث عن طرق أخرى بأعمال إضافية لسد العجز في المصاريف إضافة إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد.

وأكد الكادر التمريضي ممن التقته «الوطن» أنه رغم الاعتماد المطلق على الكادر في جميع مشافي المحافظة الحكومية منها والهيئات وقيامهم بالتعويض عن النقص الحاصل في الكادر الطبي أو غيابه في كثير من المجالات إلا أن الممرضين والفنيين ما زالوا يتم التغاضي عن كثير من حقوقهم التي شرعتها المراسيم والقوانين سواء من طبيعة العمل أو التعويض عن الأعمال الخطرة وعدم قبول استقالاتهم بعد تجاوزهم سنوات الخدمة ما أدى إلى الشعور بالإحباط وعدم المساواة حتى بين الممرضين أنفسهم مؤكدين ضرورة اتخاذ قرارات حقيقة منصفة وأولها رفع الرواتب والأجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة الذي يعتبر بمنزلة الاستقرار لهم ضمن عملهم وبما يتناسب مع جهودهم.

وبيّن الكثير من العاملين في القطاع الصحي والقطاعات الحكومية الأخرى رفض الجهات التي يتبعون لها قبول الاستقالة نظراً لوجود نقص في الكادر العددي، ما أدى إلى خلق إشكالية كبيرة في أعمالهم وأهمها عجزهم عن تحقيق المطلوب منهم ضمن تلك الوظائف بسبب عدم الاستقرار المادي رغم أن الاستقالة حق شرعي من حقوقهم.

مدير المشفى الوطني في السويداء أكد لـ«الوطن» ضرورة إنصاف الكادر التمريضي وفنيي الأشعة وعناصر المخابر الذين يقع على كاهلهم القسم الأكبر من العمل في تخديم القطاع الصحي، وإعادة النظر بشريحة الأطباء لتثبيتهم في عملهم لأن الواقع الحالي ينذر بتفريغ المشافي من كوادرها الطبية والتمريضية مع تدني الأجور مقارنة مع ارتفاع تكاليف المعيشة ووجود فرص عمل خارج البلاد.

أما في القطاع التربوي فقد أكدت دائرة الشؤون الإدارية في تربية السويداء أن تقديم طلبات الاستقالة بات واقعاً ضمن القطاع موضحة أن معظم الاستقالات كانت لمعلمين تجاوزت سنوات خدمتهم الوظيفية ٢٥ سنة مع تأكيدها قبول الاستقالة للراغبين فيها وذلك لوجود كوادر كافية ضمن القطاع التربوي قادرة على ملء الأماكن الشاغرة مع الإشارة إلى أن الاستقالات التي يتم التوقف عندها أو رفضها إنما تعود لأصحاب الاختصاص ممن لا تجد مديرية التربية بديلاً لهم مثل مادة الرياضيات أو مواد علمية أخرى.